والخبر الظاهر ان يقال ويفع بين المبتدا والخبر ففيه تجريد ويحتمل ان يكون بين للتاكيد وانما احتيج الى التاكيد
لان حق المبتداء والخبران لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل وبعدها اعترض عليه بان العوامل اذا دخلت
عليهما لم يبقيا مبتدا وخبرا فكيف يصح قوله يتوسط بين المبتدا والخبر قبل العوامل وبعدها واجيب عنه
بان فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز وذلك جائز عند المصنف وبان فيه عموم المجاز بان يراد بالمبتدا اشتمال
الجزء الاول من الاسمية وبالخبر الجزء الثاني منها وبان المبتدا والخبر على حقيقتهما لانه من قبيل رايت هذا
الشاب في شبابه وصباه وانه حقيقة وفيه نظر لان الوصف في الحاضر لغو في الغالب معتبر ولهذا
بنى الفقهاء على ذلك مسايل وما نحن فيه ليس من قبيل الوصف بالحاضر بل من قبيل الوصف بالغايب
فنظيره رايت شابا في شبابه وصباه لا رايت هذا الشاب في شبابه وصباه قوله صيغة مرفوع انما
اتى المفصل بما هو في صورة الضمير لانه غير صالح لان يوصف وانما اختير صورة المرفوع ليناسب
الطرفين اعني المبتدا والخبر قوله مطابق للمبتدا لبشاكله وقد يجعل مطابقا للخبر كما قيل ان تذكير الضمير
في المرفوعات هو باعتبار الخبر قوله وتكلما وخطابا وغيبة وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه
مقام مضاف غايب قوله يسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند الكوفيين لكونه حافظا لما بعده حتى
لا يسقط عن خبريته قوله وذلك التوسط ليفصل يعني ان قوله ليفصل علة غائية للتوسط فيكون
قوله يسمى فصلا جملة معترضة بين الغاية والمغيا وانما لم يجعل علة للتسمية لان حدوث الفصل
لا يترتب على التسمية ولو كان المقصود بيان التسمية يقال لانه يفصل او لانه فاصل وانما كان ليفصل
لامتناع الفصل بين الصفة والموصوف او بالوضع قوله نعتا قيل يحتمل ان يكون حالا قوله اذا كان
الخبر معرفة ان قيل ينبغي ان لا يشترط ذلك الاشتراط لثبوت الالتباس في المبتدا والخبر اذا كانا نكرتين
قلت وانما لم يعتبر ذلك لان صيغة الفصل تفيد التاكيد فان قولك زيد هو القايم في معنى زيد
في نفسه القايم واذا كان تاكيدا يلزم ان لا يقع بين النكرتين لان النكرة لا تؤكد والظاهر ان يقال
انما اشترط ذلك لان نقل الضمير الى هذا المعنى خلاف القياس وما هو على خلاف القياس ينبغي
ان يقتصر على مورد السماع واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور
واعترض عليه بانه يحتمل ان يكون مبتدا او تاكيدا كقوله تعالى انه هو اضحك وابكى وفيه نظر اذ يلزم
تاكيد الظاهر بالضمير وفي نظيره تاكيد المنصوب بالمرفوع والجواب انه تاكيد الضمير المستكن
في الفعلين لكنه قدم للحصر كما في انا عرفت ليس ذلك بالحقيقة احتمالا اخر لانه مبتدا عند المحققين
قوله ولا موضع له عند الخليل متعلق بقوله لا لانه ظرف مستقر او ظرف للنفي قوله وبعض العرب يجعله مبتدا
وبعضهم يجعله تاكيدا لما قبله وعنه دخول لام التاكيد عليه فان لام التاكيد لا يدخل التوكيد قوله ويتقدم
قبل الجملة تلك الجملة خبرية اسمية البتة الا اذا دخلت عليه نواسخ المبتدا فانه يجوز ان يكون فعلية كقوله
تعالى فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد هذا وجه وجيه قوله ضمير غايب لان المراد به الشان والقصة
وهو مفرد غايب فيلزم الافراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل فانها عبارة عن المبتدا فيلزم مطابقتها له

كما ذكرنا

كما ذكرنا قوله ويحسن تانيثه قال الشيخ الرضي تانيث هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثا
قياس لان ذلك باعتبار القصة لكن لم يسمع قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة حشو
لا وصف لقوله ضمير غايب نعم قوله بفسره وصف له قوله بان كان مبتدا او بان كان عامله حرفا
والضمير مرفوع الى غير ذلك قوله اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات هكذا قالوا وفيه ان مجرد كونه
على صورة الفضلات لا يصح الحذف بل لا بد له من قرينة وجاز ان يقال قد تقوم القرينة على الحذف
وعلى خصوصية المحذوف اما على الحذف فكرفع الجزئين في قوله عليه السلام من اشد الناس عذابا
يوم القيمة المصورون واما على خصوصية المحذوف فلان حذف اسم الحروف المشبهة بالفعل اذا لم يكن
ضمير الشان لم يجز الا في الشعر على ضعف ان قلت فينبغي ان لا يكون حذفه ضعيفا قلنا تلك القرينة
لا تعين المراد لجواز ان تكون الجملة الواقعة بعدها في تاويل مفرد وهي اسم لها وخبرها محذوف والتقدير
ان هذه القصة مطابقة للواقع قوله لان الخبر كلام مستقل هكذا قال الشيخ الرضي وفيه ان استقلاله
لا ينافي ثبوت القرينة كما قال هو في قوله ان من يدخل الكنيسة يوما الخ والدليل على ذلك ان نواسخ المبتداء
لا تدخل على كلم المجازاة ان قلت يجوز ان يكون ان هذه من حروف التصديق قلنا ذلك بعيد غاية
البعد نعم يجوز ان يقال فيه ما قلنا في الحديث قال قدس سره في الحاشية الكنيسة معبد النصارى
والجاذر جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشية قوله اي اسماء وضع كل واحد منها انما فسر بذلك لان المعتبر
بحسب الظاهر هو المجموع ووضع المجموع موضع اجزائه قوله اشارة حسية هي تخييل امتداد واصل بين
المخيل وما يصير غاية لذلك الامتداد وهي لا يكون الا الى محسوس مشاهد قوله فلا يرد ضمير الغايب ولا يرد
ايضا ان هذا تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة لان المعرف ليس ما يفهم من الاسماء مفردة
وقد اضيفت الى الاشارة بل الذلك المركب الاضافي معنى اصطلاحي كما اشار اليه اريد بيانه
بالاشارة المعلومة لكل احد ومن الظاهر ايضا انه ليس تعريف الشيء بنفسه كما توهم لان الماخوذ
في المعرف جزؤه بل قيده وانما يكون كذلك لو كان نفسه ماخوذا فيه قوله محمول على التجوز بتنزيله
منزلة المحسوس المشاهد اذ ما من شيء الا ويدل عليه قوله وهي ذا للمذكر لما لم يصح حمل ذا على هي
لعوده الى الجمع احتاج الى توجيه فقال بعض المحشين تارة بان قوله هي مبتدا محذوف الخبر اي وهي خمسة
والجملة التي بعده مبنية والاولى ان يقال اي وهي فيما يذكر تارة بان ذا بتقدير معطوف اي ذا واخواته
وقوله للمذكر خبر مبتدا محذوف اي هو للمذكر ويلزم على هذا التقدير مع حذف المبتدا حذف المعطوف
وهو قليل وتارة بان قوله للمذكر خبر لذا والجملة خبر المبتدا الاول بتقدير العايد اي وهي ذا منها للمذكر
وتارة بانه صفة لذا وهو مبتدا خبره محذوف والجملة خبر المبتدا اي هي منها ذا للمذكر ولا يخفى ما فيه من التكلف
مع ان رد الكلام ليس على نسق واحد ثم قال قوله لمثناه ذان من باب حذف الموصول اي الذي لمثناه
ذان وفيه ان جواز حذف الموصول مذهب الكوفيين لكن نقل ان بعض المحققين مالوا اليه وقال ان
قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم من هذا الباب اي ما منا الا من له مقام معلوم اذ ظهر تلك الوجوه ظهر لك

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)